الامن الاقتصادي العربي والتنمية المستدامة

د. رواء زكي يونس الطويل

أستاذ مساعد/ قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

ملخص البحث

لقد تحققت في المنطقة العربية بعض الإنجازات الفعلية في مجال التنمية المستدامة وخاصة في مجال الصحة والتعليم ومستويات المعيشة إلا أن هنالك أيضاً عدداً من المعوقات التي تواجه الدول العربية في التطبيق الأبعد للتنمية المستدامة، تتضمن غياب السلام والأمن واستمرار الاحتلال الأجنبي لبعض الأراضي العربية، الفقر، الأمية، النموالسكاني وعبء المديونية، الطبيعة القاحلة للمنطقة ومحدودية الأراضي الزراعية والمياه، كذلك محدودية قدرات المراكز الأكاديمية والبحثية وحداثة تجربة المجتمع المدنى، ولقد تبنت جامعة الدول العربية إنطلاقا من الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة الصادر في القاهرة ٢٥ أكتوبر ٢٠٠١ مدخلاً إقليمياً متكاملاً من خلال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمجالس الوزارية المتخصصة الأخرى، بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، لتطوير البرنامج الإقليمي للتنمية المستدامة.

مقدمة

كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هوتقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول عام ١٩٨٣ برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (٢٢) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النموالاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وعرفت اللجنة التنمية المستدامة: بالتنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم.

وهنالك صنفين من التعاريف: الصنف الأول، يمثل تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وهذه التعاريف اقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها:

– التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار – التنمية المستدامة هي التنمية التي تتعارض مع البيئة . التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

أما الصنف الثاني: تمثل تعاريف أكثر شمولا ومنها: هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الأضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النموالتنمية في المستقبل؛ هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي؛ هي التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية. وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢ المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب (٢٠) تعريف للتنمية المستدامة، وتم تصنيف كما يلي: التعريفات ذات الطابع الاقتصادي، وتمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم؛ التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني، التنمية المستدامة تعني السعي من اجل استقرار النموالسكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية. وأكد تقرير "برونتلاند" على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث " الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ".

اهمية البحث: ليس بإمكان القوى الديمقراطية العربية تخطي واقع ووجود هذه الطبقة المتوسطة بالرغم من تقلبها وعدم ثباتها، وذلك لاعتبارين، أولهما، أن أوضاع هذه الطبقة عموماً، والشرائح المتوسطة والدنيا فيها خصوصاً، تواجه الآن في الدول العربية غير النفطية بالذات، حالة من التدهور الكبير الذي أودى بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية إلى الحضيض بسبب انخفاض مستويات دخولها ومستويات معيشتها انخفاضاً كبيراً، والانتشار الواسع للبطالة في صفوفها، الذي أدى إلى هبوط أعداد كبيرة منها الى عداد الطبقة العاملة أوالشرائح الفقيرة عموماً، وذلك على أثر تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة والخصخصة وبيع القطاع العام وإلغاء الدعم، وثانيهما، يتمثل في الضرورة الموضوعية التي تفرض على كافة قوى اليسار الديمقراطي العربي، أن يجدد قواه، ويستعيد دوره الطليعي على الصعيد الاجتماعي والسياسي الداخلي، في ظل هذه الظروف

المتردية التي تعيشها اغلب الجماهيراليوم، والتي استطاعت الحركات الدينية السياسية، عبرها، أن تتفاعل معها بما أدى الى اتساع أطرها، وضخامة تأثيرها السياسي ودورها رغم عدم وضوح برامجها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وعدم تناقض هذه البرامج مع جوهر الليبرالية الرأسمالية وأنظمتها من جهة أخرى.

إن وجوب تفاعل قوى اليسار الديمقراطي مع الشرائح المتنوعة للبورجوازية الصغيرة، يفرضه حجمها ووجودها الكمي الذي تزيد نسبته عن ٥٠% من مجموع السكان في بلداننا من ناحية، كما يفرضه شكل وطبيعة الصراع الطبقي وضعف تبلور الوعي به من ناحية ثانية، خاصة في أوساط العمال الذين لم يتبلوروا بعد كطبقة بذاتها، تعبر عن وجود متبلور ومحدد المعالم أوحالة موضوعية، فالعمال ما زالوا يشكلون طبقة لذاتها تمكنهم من التعبير عن وجودهم الذاتي، وليس الطبقي العام، إن الفرق هنا هوفرق بين الموضوعي والذاتي، وبكلام آخر، إنه الفرق بين الوعي الطبقي، أي الإحساس بالظلم ومقاومته، والوعي الزائف الذي لا يدل ويكشف عن حقائق الواقع، ويلجأ الى الأسباب الشكلية أوالتراثية أوالقدرية أوالاقتصادية على أحسن تقدير.

وهنا تكمن الحاجة الماسة، أوالحتمية في ضرورة إعادة تجديد واستنهاض دور القوى اليسارية الديمقراطية العربية، التي تملك وضوحا في الرؤية الأيديولوجية، ووضوحا في البرنامج الاجتماعي الاقتصادي، ووضوحا في الموقف القومي والسياسي العام، بما يحول دون تأثير المظاهر والصفات الضارة، من تذبذب وتردد ونزوع نحوالتكتل والشللية من جهة، ويضمن لهذه القوى وأطرها قيادة ملتزمة بقضايا الجماهير الشعبية الفقيرة وإخراجها من هذه الأزمة الاجتماعية التي تكاد تعصف بوجودها ومستقبلها.المسألة الأخيرة التي نتناولها في سياق الحديث عن الأزمة الاجتماعية في الأوضاع العربية الراهنة، تتعلق بمفهوم (المجتمع المدني) –موضوع هذه الدراسة– الذي انتشر في بلادنا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

مشكلة البحث: ان الازدواجية أوالمفارقة الغريبة، التي تمارسها دول النظام الرأسمالي الغربي، فهي من جهة تساند وتدعم كافة الأنظمة والمؤسسات الاستبدادية المتخلفة في بلادنا بصورة منهجية واضحة، وتقوم عبر هذا الزيف الليبرالي بدعم المنظمات غير الحكومية دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة أخرى وما هي طبيعة وأهداف المجتمع المدني الذين يروجون له، إنها الديمقراطية المغربة، النخبوية، الفوقية، والمعزولة عن الجماهير، ما يؤكد على ذلك أن جميع المنظمات الغير حكومية في البلدان العربية لم يستطع أي منها الاعتماد في تمويل مشاريعه على المجتمع المحلي ولوبنسبة ٢٠% فقط بسبب اعتماد هذه المنظمات على

الآخر الأجنبي من جهة، وفشلها في إقامة أي شكل من أشكال العلاقة الواسعة والثابتة مع الجماهير أوالمجتمع المحلي من جهة ثانية، رغم أن عدد هذه المنظمات يزيد –كما أشرنا من قبل عن ٧٥ ألف منظمة تنتشر في بلدان الوطن العربي على السطح بلا أي جذور أو تمدد، بما يؤكد تقييم المفكر العربي سمير أمين لهذه المنظمات بقوله إن الطفرة في المنظمات غير الحكومية، تتجاوب الى حد كبير مع استراتيجية العولمة، الهادفة الى عدم تسييس شعوب العالم، وهي انسجام أوإعادة تنظيم لإدارة المجتمع من قبل القوى المسيطرة.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان اهمية الامن القومي العربي أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن المجتمع المدني وضروراته، ولكن بعيداً عن المحددات والعوامل الخارجية والداخلية، المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، أن صيغة مفهوم المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية–الاقتصادية التابعة والمشوهة من جهة، وتتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أوخارجه.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحليا، وبعيدا عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أونقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وكافة المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعنا العربي المستعصية، مدركين أن هذه الأهداف تتشابك وتترابط بشكل وثيق مع الأهداف الإنسانية بصورة عامة، ومع أهداف الشعوب الفقيرة في العالم الثالث خصوصا من اجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي، ومن أجل المساهمة في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري. لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

اشكالية الامن الاقتصادي العربي ومؤسسات المجتمع المدني

نبدأ في الحديث عن أزمة المجتمع العربي، التي نرى أنها تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أوحضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية

الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية أوالإنسانية.

فبالرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين، إلا أننا في البلدان العربية ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أوفي زمان ما قبل الرأسمالية وبالتالي ما قبل المجتمع المدني،رغم تغلغل العلاقات الرأسمالية في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أوثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للقومية أوالذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي(١).

ولعلنا نتفق أن السبب الرئيسي لهذه الإشكالية الكبرى، لا يكمن في ضعف الوعي بأهمية التنوير العقلاني، أوضعف الإدراك الجماعي بالدور التاريخي للذات العربية، فهذه وغيرها من أشكال الوعي، هي انعكاس لواقع ملموس يحدد وجودها أوتبلورها، كما يحدد قوة أوضعف انتشارها في أوساط الجماهير، وبالتالي فإن الواقع العربي الراهن، بكل مفرداته وأجزاءه ومكوناته الاجتماعية وأنماطه التاريخية والحديثة والمعاصرة، هوالمرجعية الأولى والأساسية في تفسير مظاهر الضعف والتخلف السائدة بل والمتجددة في مجتمعاتنا، إذ أن دراسة هذا الواقع، الحي، بمكوناته الاجتماعية والاقتصادية تشير بوضوح إلى أن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة اليوم في بلداننا العربية هي نتاج لأنماط اقتصادية اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية، تداخلت عضوياً وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية الاقتصادية المعاصرة، المشوهة، فكيف يمكن أن نطلق على هذا الواقع صفة المجتمع المدني(٢).

فالمعروف أنه بالرغم من تطور بعض أشكال العلاقات ذات الطابع الرأسمالي في بعض المجتمعات العربية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عموماً، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بشكل خاص، إلا أن هذه العلاقات الرأسمالية الجديدة لم تستطع إزاحة العلاقات شبه الإقطاعية، والقبلية السائدة، والمسيطرة، وبقيت حيازة وامتلاك الأراضي الزراعية، مصدراً أساسياً للوجاهة والمكانة الاجتماعية والسلطة السياسية في بلدان الوطن العربي حتى منتصف القرن العشرين، حيث تدنت هذه المكانة، بتدني أهمية ملكية وحيازة الأرض باعتبارها العمود

الفقري للتكوينة الطبقية، وذلك بسبب تتابع الانقلابات العسكرية (وأهمها حركة ٢٣ يوليو١٩٥٢ في مصر) في العديد من البلدان العربية وقيام الأنظمة الوطنية وما تبع ذلك من تصفية للإقطاع، وتطبيق الإصلاح الزراعي من ناحية، وبسبب اكتشاف النفط وبروز أهمية رأس المال (التجاري والخدمي) في التكوين الطبقي،من ناحية ثانية وأشكاله الجديدة التي تداخلت بدورها مع الأنماط القبلية، شبه الإقطاعية السابقة، بل إننا لا نبالغ في القول بأن هذه الأشكال أوالتكوينات الطبقية شبه الرأسمالية الجديدة، انبثقت في جزء هام منها من رحم التكوينات الاجتماعية القديمة، وهذه بدورها استطاعت التكيف مصلحيا مع العلاقات الرأسمالية الجديدة، من حيث الشكل أوالتراكم الكمي الرأسمالي فقط، دون أن تقطع علاقاتها مع جوهر التشكيلات الاجتماعية القديمة، وموروثاته القيمية والمعرفية المتخلفة، التي وجد فيها الاستعمار الغربي، مناخاً مهيئاً وجاهزاً لتحقيق أهدافه ومصالحه في بلادنا، فلم يتعرض لأي من هذه الموروثات ورموزها الطبقية، التي شكلت في معظمها سنداً للظاهرة الاستعمارية ولرأس المال الأجنبي في عملية دمج بلداننا العربية وتكريس تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي، أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية وإلى اليوم، دون أن نغفل بالطبع، مرحلة النهوض الوطني والقومي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، التي قادها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، منفرداً عبر شخصيته ودوره الكاريزمي وإيمانه الشديد بالمبادئ التحررية، والقومية، ولاحقاً بالاشتراكية، دون الاستعانة بالمؤسسات الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وتفعيل العمل السياسي في أوساط الجماهير التي عاش حياته من أجلها، ولذلك كانت هزيمة حزيران ١٩٦٧ بداية النهاية لمرحلة التحرر القومي الديمقراطي، خلقت المناخ العام، والمقومات اللازمة لإعادة إحياء التشكيلات والتكوينات الاجتماعية الطبقية القديمة والمستحدثة، بصور وأشكال معاصرة، تتوافق مع شروط الانفتاح والتحالفات السياسية العربية الرسمية التي تولت قيادتها أوتوجيهها الأنظمة الأكثر رجعية وتخلفاً وتبعية في بلادنا، وبالتالي يصعب في بلادنا –إن لم يكن متعذرا–تلمس أوإدراك الوجود المادي والدور الموضوعي التاريخي للطبقة البرجوازية عموما، والبرجوازية الوطنية خصوصا[٣].

مؤسسة الفساد تملك السيطرة على دفة القيادة

اليوم ونحن في مطلع الألفية الثالثة، تتعرض مجتمعاتنا العربية، من جديد، لمرحلة انتقالية لم تتحدد أهدافها النهائية بعد، رغم مظاهر الهيمنة الواسعة للشرائح والفئات الرأسمالية العليا، بكل أشكالها التقليدية والحديثة، التجارية والصناعية والزراعية، والكومبرادورية والبيروقراطية الطفيلية، التي باتت تستحوذ على النظام السياسي، وتحول دون أي تحول

ديمقراطي حقيقي في مساره، عبر اندماجها الذيلي التابع للنظام الرأسمالي المعولم الجديد من جهة، وتكريسها لمظاهر التبعية والتخلف والاستبداد الأبوي على الصعيد المجتمعي بأشكاله المتنوعة من جهة أخرى، من خلال التكيف والتفاعل بين النمط شبه الرأسمالي الذي تطور عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أورموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث.

إن مخاطر هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمة الاجتماعية، واتساعها الأفقي والعامودي معاً، خاصة مع استشراء تراكم الثروات غير المشروعة، وأشكال الثراء السريع كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، حيث يتحول الفرد العادي الفقير إلى مليونير في زمن قياسي، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية الداخلية، بحيث تصبح الوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أوالمحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من مفهوم المجتمع المدني أوتطبيقاته السياسية بحكم استعمال الاستبداد الناجم عن استعمال الفساد.

ومما هوجدير بالحس بالمسؤولية، أوبالتأمل كحد أدنى ليس الخطر الناجم عن هذه الظواهر فحسب، بل أن تصبح هي القاعدة التي تحكم أوتحدد مسار وطبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتنا العربية، حينئذ تصبح مؤسسة الفساد هي التي تملك السيطرة على دفة القيادة في هذا البلد أوذاك، وتوجيهها وفق قواعد إدارة الأزمة بالأزمة، وهنا ينتقل الحس بالمسؤولية، إلى ضرورات التغيير الديمقراطي المطلوب في مواجهة هذا الوضع المأزوم، الذي تفرضه طبيعة أزمة التحرر الوطني والقومي، بحكم أنها تعبير عن أزمة هذا التطور المشوه الذي فرضته حالة التبعية البنيوية للإمبريالية، حسب تعبير المفكر الشهيد مهدي عامل بحيث تصبح الطبقة المسيطرة أونظامها في تناقض بين السير في منطق الحركة التحررية الديمقراطية، وهومنطق معادٍ لها، وبين السير ضده والنتيجة واحدة، حيث بات السير في منطق التحرر يضع هذه الطبقة أوالتحالف أوالنظام في تناقض مع مصالحها الطبقية، فيقتضي بالتالي بضرورة زوال

سيطرتها الطبقية، وكذلك الأمر بالنسبة لسيرها ضد منطق الحركة التحررية حيث تفقد هذه الطبقة التي هي البورجوازية الكولونيالية كل مبرر لوجودها في موقع القيادة(٤).

ولكن الإشكالية الكبرى، أنه في موازاة هذه الأحوال والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية الداخلية المأزومة، تراجعت أحزاب وقوى التغيير الديمقراطي في بلداننا وهي أهم مكونات المجتمع المدني، إلى الخلف بصورة مريعة، خاصة القوى القومية واليسارية منها، التي لم تستطع حتى اللحظة بلورة أوإنتاج صيغة معرفية، سياسية اقتصادية اجتماعية، علمية وواقعية، قادرة على رسم مستقبل المجتمع العربي والخروج من أزمته، وقد ترك هذا التراجع آثاره الضارة في أوساط الجماهير ووعيها العفوي، التي وجدت في الحركات السياسية الدينية ملاذاً وملجأ يكاد يكون وحيداً، يدفعها الى ذلك نزوعها الى النضال ضد العدوالرئيسي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والنضال من أجل الخلاص من كل مظاهر المعاناة والحرمان والفقر ومواجهة الظلم الطبقي والاستبداد السياسي الداخلي من جهة أخرى.

زمن الحداثة ام زمن التخلف

ففي هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال، يشهد مجتمعنا العربي عودة الى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، لم يعرف مثيلاً لها في تاريخه الحديث منذ مائة عام أويزيد، فهوالى جانب ترعرع الأنماط القديمة القبلية والحمائلية والطائفية، والأصولية والتعصب الديني، يوصف اليوم بحق على أنه مجتمع شديد التنوع في بنيته وانتماءاته الاجتماعية، أبوي، يعاني النزعة الاستبدادية على مختلف الصعد، مرحلي، انتقالي، تراثي، تتجاذبه الحداثة والسلفية، شخصاني في علاقاته الاجتماعية يعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي مرحلة ما قبل الحداثة، أما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعا وعمقا(٥).

وفي ظل هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، وتشغل الطبقة الوسطى وسط الهرم، وتتكون القاعدة من غالبية السكان (الجماهير الشعبية الفقيرة)، يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهه بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي، وفي ظل هذه الأوضاع أوالسمات الاجتماعية يعيش الإنسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث لا في

الصميم، مستباحا معرضا لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقا حذرا باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والمخاطر[٦].

تحتل السلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يفكر، إنما ليس بقضاياه الأساسية أوالعامة، ينفعل بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما، إنه إنسان مغَّرب ومغترب عن ذاته، ولأن إمكانات المشاركة نادرة وضيقة، لا يجد من مخرج سوى بالخضوع أوالامتثال القسري أوالهرب، هذا التعميم في وصف حياة الإنسان العربي، والقريب من الواقع الى درجة كبيرة، تكمن قيمته من وجهة نظر موضوعية في تحفيز القوى القومية التقدمية العربية لدراسة واقعها الاجتماعي ومسار تطوره الاجتماعي وخصوصياته التي اختلفت من حيث النشوء التاريخي للشرائح والفئات الرأسمالية بين هذا القطر أوذاك، ولكن هذا الاختلاف في ظروف النشأة لهذه الشرائح ومنابعها وجذورها، لم يعد قائما في لحظة معينة من التطور المعاصر للبلدان العربية، الذي بات متشابها الى حد كبير في كافة هذه البلدان[٧].

فبالرغم من الاختلاف في ظروف النشأة التاريخية للشرائح الرأسمالية العربية العليا وتباين أشكالها كما يقول د.محمود عبد الفضيل حيث نشأت في مصر من أصول زراعية وإقطاعية واضحة، بينما نشأت في سوريا عبر ارتباطها أساسا بالتجارة في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، وفي السودان ارتبطت نشأتها بنموالتجارة القافلية البعيدة المدى في أفريقيا، ونشأت في العراق من تداخل التجارة والإقطاع معا[٨].

إلا أن تزاوج رأس المال الأجنبي مع الدولة الكولونيالية، وكذلك مع دولة ما بعد الاستقلال، لعب أدوارا مهمة في تسهيل عملية توسع ونموالبورجوازيات المحلية في معظم البلدان العربية، الى جانب الدور الهام الذي لعبه رأس المال الأجنبي تاريخيا، ورأس المال الدولي حديثا، خاصة فيما يعرف بحقبة البترودولار، التي شكلت العنوان الأبرز لتبلور العلاقات البرجوازية المشوهة، وكل هذه العوامل هيأت الظروف الموضوعية لنشأة جناح مهم (وخطير) من أجنحة الرأسمالية العربية، المعروف بجناح البورجوازية الكومبرادورية[٩]، التي بات التداخل بينها وبين أجهزة الدولة البيروقراطية في كل بلدان النظام العربي، وثيقا وعضويا الى درجة أن بعض التحليلات تقول بظهور الدولة الكومبرادورية، التي تحكمها بورجوازية الصفقات أواقتصاد المحاسيب والأقارب أوما أطلق عليه الاقتصادي الإنجليزي المعروف (جون مايناردكينز) اقتصاد الكازينوفي إشارته الى الفساد الذي ساهم في تفجير الأزمة الرأسمالية العالمية عام ١٩٢٩.

إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير الى الدور الثانوي للاختلاف التاريخي في نشأة الشرائح الرأسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالحها الأنانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة، بتأثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الأنماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابكة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها أشكال الحداثة وأدواتها مع قيم التخلف وأدواته، ساهمت في إضفاء شكل ومضمون خاص ومتميز للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته وخارطته الطبقية، بحيث بات من المفيد مراجعة استخدامنا للمصطلحات الغربية، مراجعة موضوعية ونقدية كي لا نعيد تطبيقها على واقعنا بصورة ميكانيكية، كما فعلنا في المرحلة السابقة، خاصة مصطلح (البورجوازية)، عند تناول الشرائح والفئات الرأسمالية العربية التي تشكلت تاريخياً وإلى الآن من هذا المزيج أوالتنوع الاجتماعي غير المتجانس أوالموحد سواء في جذوره ومنابعه القديمة، أوفي حاضره ومستقبله.

فمصطلح (البورجوازية) وغيره من المصطلحات التي تحدثت عن تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وتسلسلها من المشاعية الى العبودية الى الإقطاع الى الرأسمالية، والتي تطابقت مع مضمون التطور الرأسمالي في البلدان الصناعية الغربية، تكاد تكون مصطلحات غريبة في واقعنا وشكل تطوره المشوه، خاصة وأنها لم تتغلغل في الوعي العفوي أوالاعتيادي للجماهير ،وكذلك في صفوف القواعد الحزبية العربية كمفاهيم تحفيزية أورافعة للوعي السياسي والطبقي، لكون هذا المصطلح أوالمفهوم مصطلحاً يكاد يكون وافداً، غريباً، نظراً لعدم تبلور الإطار أوالطبقة في بلادنا بصورة محددة، التي يمكن أن يجسدها أويعبر عنها أويشير إليها ذلك المصطلح من جهة، ونظراً لما ينطوي عليه أويتضمنه هذا المفهوم من إعلان ولادة وتشكل طبقة جديدة هي (البورجوازية) كطبقة قائدة لمرحلة جديدة، حملت معها مشروعا نهضويا حضاريا عقلانيا تطوريا ماديا هائلا،عجّل في توليد التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ومفاهيمها المتطابقة معها من جهة أخرى، وفي هذا السياق نؤكد أن المطالبة بمراجعة المصطلحات ذات الطابع التطبيقي لا يعني مطلقا التطرق الى النظرية الماركسية ومنهجها، والتي نشعر بالحاجة الماسة الى إعادة دراستها وتعميق الالتزام بها في هذه المرحلة وفي المستقبل.

إن تناولنا لهذه الرؤية التحليلية، لا يعني أنها دعوة إلى وقف التعامل مع هذه المصطلحات، بقدر ما هي دعوة للبحث عن مصطلحات ومفاهيم معرفية أخرى إضافية تعكس طبيعة ومكونات التركيب الاجتماعي الطبقي في بلادنا العربية، بما يلغي كل أشكال الغربة أوالاغتراب في المفاهيم التي سبق استخدامها بصورة ميكانيكية أومجردة، بحيث نجعل من التحليل النظري والاجتماعي لواقعنا، في سياق العملية السياسية، أمراً واضحاً ومتطابقاً في كل مفاهيمه ومصطلحاته مع هذا الواقع الشديد التعقيد، الذي يشير إلى ان التطور في بلادنا كما يقول د. برهان غليون ليس بنياناً عصرياً بالرغم من قشرة الحداثة فيه.

وهوأيضاً ليس بنياناً قديماً بالرغم من مظاهر القديم، ولكنه نمط هجين من التطور قائم بذاته، فقد عنصر التوازن وأصبحت حركته مرهونة بحركة غيره، لذلك لا بد من إزالة اللبس والخلط في المفاهيم، الذي ساد طويلاً في الكتابات العربية، وساهم إلى حد ما في تكريس حالة الإرباك الفكري في أوساط القوى اليسارية العربية وعزلتها عن الجماهير، وليس معنى ذلك، أننا ندعوإلى تكيف الوعي الطليعي العربي المنظم، لمتطلبات الوعي العفوي الجماهيري، بالعكس، إنها دعوة أووجهة نظر تستهدف التعامل مع الوعي العفوي بمنهجية ومفاهيم تعكس تفاصيل الواقع المعاش وتعبِّر عنه بصورة جدلية تدفع به الى التطور والنهوض، انطلاقاً من قناعتنا بمقولة ماركس في مقدمته لرأس المال قل كلمتك وامشي ودع الناس يقولوا ما يقولون.

طبيعة ومكونات التركيب والمتغيرات الطبقية في الوطن العربي

وفي سياق الحديث عن طبيعة ومكونات التركيب والمتغيرات الطبقية في بلدان وطننا العربي، وضرورات إزالة الخلط أواللبس في مصطلحاتها أومفاهيمها، نتوقف أمام طروحات اثنان من المفكرين العرب هما د.حليم بركات، والراحل د.رمزي زكي، فالأول يطرح في كتابه المجتمع العربي في القرن العشرين المشار إليه في هذه الدراسة، مسألة التكون الطبقي في المجتمع العربي ويعيدها إلى الأصول الرئيسية المتشابكة التالية: ملكية الأراضي والعقارات، والتجارة وملكية رأس المال، النسب العائلي المتوارث، المنصب أوالموقع في السلطة، مع الإشارة الى عدم تساوي هذه العوامل في الأهمية[١٠]، ومع تقديرنا لصحة هذا التحليل وانسجامه مع الواقع، إلا أن د. بركات في تصنيفه للطبقات الاجتماعية العربية المعاصرة، يقر بوجود ثلاث طبقات رئيسية: الطبقة البورجوازية، الطبقة الوسطى، الطبقة الكادحة، وهي قضية بحاجة الى النقاش، نظرا لشدة التنوع في البنية والانتماءات الاجتماعية العربية التي أشار إليها في مقدمة كتابه.

أما المسألة الثانية فهي ترتبط بتعريف الطبقة البورجوازية التي تتضمن كما يشرح د.بركات شرائح اجتماعية قديمة من الأرستقراطية وكبار الملاك وشيوخ القبائل وكبار علماء الدين، الى جانب كبار الرأسماليين التجاريين والصناعيين والأثرياء الجدد[١١]، وهوفي تقديرنا، تعريف ملتبس يتناقض مع مصطلح (البورجوازية) المتعارف عليه، كمصطلح حديث، عبّر عن طبقة جديدة تكونت في التاريخ الحديث في سياق صراعها مع الطبقات والشرائح القديمة الأرستقراطية وكبار الملاك ورجال الدين، وبالتالي، لا يجوز القفز عن كيفية تكون الطبقة البرجوازية، وسياقها التاريخي في مرحلة محددة، وكذلك في إطارها العام كطبقة لا مكان فيه للرموز والشرائح القديمة.

المسألة الثالثة، التي ندعوالى تأملها والتفكر فيها ومناقشتها بصورة موضوعية، فهي مسألة الطبقة الوسطى، والالتباس حول مفهوم هذه الطبقة وشكل تطورها ووجودها ودورها، وذلك على ضوء كتاب المفكر الراحل د.رمزي زكي وداعاً للطبقة الوسطى، ونتناول هنا هذه المسألة عبر الملاحظتين التاليتين:

الملاحظة الأولى: لا بد من تحديد المقصود بالطبقة الوسطى وماهيتها منعاً للالتباس والإرباك، تحديداً وإيضاحا للمفهوم ومغزاه أودلالاته الاجتماعية والسياسية، حيث أننا نعتقد في ضوء قراءتنا لكتاب "وداعاً للطبقة الوسطى ان موضوع الكتاب يتناول الطبقة البورجوازية الصغيرة بصورة مباشرة، التي تختلف بكل مكوناتها عن الطبقة الوسطى أوما يعرف عندنا بالرأسمالية الوطنية التي لم يعد لها دوراً رئيسياً أومركزياً في مسار التطور الاقتصادي الاجتماعي في البلدان العربية أوفي العالم الثالث، ارتباطاً بطبيعة التطور الرأسمالي المعولم الراهن، وشروطه وضغوطاته على بلدان العالم الثالث واحتكاره لأسواقها المحلية المفتوحة بلا أية قيود أوضوابط، لذلك، فإننا نرى أن استخدام مصطلح (البورجوازية الصغيرة) بشرائحها الثلاث: العليا، والمتوسطة، والدنيا. هو الأكثر دقة واقتراباً وتفسيراً للواقع الاجتماعي في بلادنا، لا سيما وأنه يتفق مع التحليل الماركسي للمجتمع البورجوازي، وهوتحليل يستند –كما هومعروف – إلى المقولة التالية: في المجتمعات البورجوازية ثمة طبقتان رئيسيتان متناحرتان: البورجوازية، والبروليتاريا.

وتشمل البورجوازية على ثلاثة أقسام هي:البورجوازية الكبيرة، والبورجوازية المتوسطة والبورجوازية الصغيرة، وهذه الأخيرة تتوزع على ثلاثة شرائح: العليا، والمتوسطة، والدنيا، وهي الطبقة الأقدم في التاريخ، والأكثر تعقيداً في أوضاعها الداخلية وتركيبتها، وقد تناولها بالتعريف والتشخيص ماركس وانجلز ولينين وغيرهم من المفكرين الماركسيين، نذكر منهم في بلادنا،

المفكر الماركسي الراحل د. فؤاد مرسي، الذي أكد على أن الحرفيين وصغار المنتجين وأصحاب الحوانيت وصغار الفلاحين والموظفين، يشكلون جميعاً ما يسمى بالبورجوازية الصغيرة، أكثر الطبقات عدداً وأوسعها نفوذاً وأبعدها أثراً في مجتمعنا(١٢).

والمفارقة هنا ان هذا التعريف لا يختلف من حيث المضمون مع ما قدمه د. رمزي زكي الذي ينبهنا في كتابه إلى أنه يستخدم مصطلح الطبقة الوسطى تجاوزاً، لأنه مصطلح هلامي وفضفاض يفتقد للدقة العلمية، ولأن هذا المصطلح يضم في الواقع كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين في حجم دخلها، وهي طبقة غير منسجمة، يسودها مختلف ألوان الفكر الاجتماعي والسياسي، حيث أنها تضم مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعيش بشكل أساسي على المُرتَّبات المكتسبة في الحكومة والقطاع العام والخدمات والمهن الحرة، ويطلق على أصحابها: ذوي الياقات البيضاء يتوزعون على ثلاثة شرائح: عليا ومتوسطة ودنيا(١٣).

إن تسجيلنا لهذه الملاحظة، شكل من الاجتهاد يستهدف العودة بمفهوم كل من الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة ووضعه في إطاره الصحيح، منعاً للإرباك في تحليلنا للأوضاع الاجتماعية ومكوناتها وأزمتها في بلادنا.

الملاحظة الثانية: وتتناول الفرق الجوهري بين الطبقة البورجوازية المتوسطة، والطبقة البورجوازية الصغيرة، حيث تتميز الأولى، بضعف بنيتها وحجمها ودورها، وبتماسك موقفها الأيديولوجي الأقرب إلى أيديولوجية البورجوازية الكبيرة، بحكم توافق المصالح وتداخلها بينهما. أما البورجوازية الصغيرة فهي الطبقة الأكثر عدداً واتساعاً وشمولاً في كل مجتمعاتنا العربية، والبلدان النامية عموماً، وقد لعبت هذه الطبقة دوراً مركزياً في الإطاحة بالبنية المجتمعية العربية التقليدية القديمة أوالأرستقراطية، في العديد من الدول العربية، وفرضت بديلها الوطني والقومي المعادي للاستعمار والصهيونية من جهة، إلى جانب بديلها الاجتماعي الداخلي ضد الإقطاع والرأسمالية الكبيرة، وأحدثت تحولاً نوعياً في حياة الفلاحين والعمال والفئات الفقيرة، لا يمكن تخطيه أوالقفز عنه، خاصة في المراحل الأولى من تولي الطبقة للحكم أوالسلطة.

المسألة الهامة الأخرى، أن البورجوازية الصغيرة شكلت دوماً، وستظل إلى مدى بعيد قادم، الوعاء أوالمصدر الأول لتأسيس المؤسسات والجمعيات والأحزاب اليسارية والقومية والدينية بمختلف أيديولوجياتها وأساليب عملها وأهدافها وحجم حركتها واتساعها حسب هذا الظرف أوهذه المرحلة وطبيعة الطبقة السائدة فيها، المهم أن هذه الطبقة ما زالت قادرة على التأثير الإيجابي في مجرى التطور الاجتماعي العربي، إذا وجدت التنظيم أوالحزب القادر على إثبات وجوده

وتأثيره ووضوح أهدافه، إذ أنها طبقة ذات طبيعة مزدوجة نتيجة لوضعها المزدوج، وتأرجحها بين الارتفاع والهبوط، وبالتالي فهي حين تشكل لنفسها تنظيماتها، لا تنجح عادة في الاحتفاظ باستقلالها السياسي.

حيث تترعرع فيها المظاهر الضارة من الشللية والتكتلات والانشقاقات وعدم التجانس أوالتوحد الفكري والسياسي فهي حين تحارب ضد البورجوازية الحاكمة، فإنما تحارب بوسائل المجتمع البورجوازي نفسه(١٤)، ولذلك يسهل قيادتها من خارجها –في ظروف محددة– عبر حركة منظمة، أوحزب قوي بغض النظر عن أيديولوجيته وهويته السياسية والفكرية، والمثال الصارخ على ذلك، ما يجري الآن من اتساع غير اعتيادي، من حيث حجم وعدد عناصر البورجوازية الصغيرة الذين يشكلون الأغلبية الساحقة في الجسم التنظيمي للحركات الدينية السياسية وتنظيماتها في بلداننا العربية، في المرحلة الحالية، نظراً لتراجع قوة وحضور وتأثير الأحزاب القومية اليسارية الديمقراطية فيها.

الازمة الاقتصادية ومفهوم المجتمع المدني

على بالرغم من تداول هذا المفهوم في الأوساط النخبوية الحكومية وغير الحكومية، في بعض البلدان العربية، إلا أن هذه الظاهرة لا تعني وجود أوتبلور مجتمع مدني عربي كما يروج البعض، إذ أننا ما زلنا في مرحلة ما قبل الحداثة أوما قبل المجتمع المدني، رغم كل ما يتبدى على السطح، في الواقع المادي أوفي المفاهيم، من مظاهر حداثية لا تعدوأن تكون شكلاً فقط دون أي محتوى حقيقي يعبر عنها، والشاهد على ذلك بصورة حية، مسار التطور الاجتماعي العربي في سياقه التاريخي العام، القديم والحديث، هذا المسار لم يستطع حتى اللحظة، بسبب عوامل خارجية وداخلية مهيمنة، فرز أوبلورة طبقات بالمعنى الحقيقي، والواسع للكلمة، أي طبقات بذاتها تستطيع التعبير عن مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتدافع عنها ككتلة طبقية موحدة مدركة لوجودها الموضوعي، ففي غياب هذا التبلور الطبقي، واستمرار سيطرة الأنماط القديمة، تشكلت في بلادنا حالة طبقية مشوهة، امتزجت فيها، كل العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالأنماط القديمة والحديثة معاً، تبدوواضحة اليوم عبر ما نشاهده في كل مجتمعاتنا من استمرار وجود وتأثير العلاقات البدوية القبلية والحمائلية والعائلية والطائفية.

والعلاقات شبه الإقطاعية التي اختلطت بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية الحديثة، وكونت هذا المزيج أوالتشكل الطبقي المشوه والسائد حتى اليوم في كل مكونات البنية المجتمعية، الفوقية والتحتية بهذه الدرجة أوتلك، وبالتالي فإن الحديث عن مجتمع مدني، في إطار هذا المزيج

أوالشكل المرقع من الجماعات ما قبل الحداثة أوالمدنية، مسألة تحتاج إلى المراجعة الهادئة التي تستهدف تشخيص الواقع الاجتماعي العربي، وأزمته المستعصية الراهنة، تشخيصاً يسعى إلى صياغة البديل الديمقراطي القومي وآلياته الديمقراطية وصولاً إلى تفعيل مفاهيم وأدوات ومؤسسات المجتمع المدني في إطار النضال الوطني والقومي، التحرري والديمقراطي المطلبي معاً، ففي هذا السياق وحده، نستطيع نفي الطابع الطارئ والمستحدث الوافد لمفهوم المجتمع المدني من جهة، ونستطيع أيضاً نفي واقع الإبهام والغموض الذي يشوب الحديث عنه في هذا المناخ المهزوم والمأزوم، حيث ترعرع مفهوم (المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية) وبات مألوفاً من كثرة تداوله في معظم الحوارات والندوات وورش العمل التي تعقدها بعض القوى السياسية وتروج لها المنظمات غير الحكومية، وهي حوارات وورشات عمل استطاعت الانتشار والتوسع في العديد من الدول العربية في أوساط نخبة يتكرر حضورها في هذه الندوة أوالورشة أوتلك بصورة شبه دائمة، وهي ظاهرة تدعوإلى إثارة الانتباه والتأمل، وليس الاستغراب، من حيث أن هذه الورش والندوا التي نجحت في القفز بمفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية، والوصول بها إلى أعلى سلم الأولويات في الإطار الضيق للنخبة السياسية التي تخلى معظم رموزها عن مواقفهم اليسارية السابقة، لم تنجح بالمقابل في الوصول أوالتغلغل بأي شكل من الأشكال إلى الأوساط الجماهيرية الشعبية، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على غربة هذه المفاهيم بطابعها وجوهرها الليبرالي عن الواقع من جهة، وغرابة صيغها وعناوينها الفرعية المتعددة، وشكل عباراتها المركب بصورة لا يمكن للجماهير أن تستوعبها، نورد بعضاً منها على سبيل المثال: التمكين في المشاركة،الشراكة الجديدة بين الدولة والأسواق،تنمية قدرات الإنسان، تقديرالفقر بمشاركة الفقراء في وضع استراتيجيات تخفيف فقرهم تنمية المبادرات المحلية،المنظمات الأهلية والديمقراطية والتنمية المستدامة،دور المنظمات الأهلية مع القطاع الخاص، التنمية البشرية من منطلق الأطفال،الجندر،عمليات التشبيك، الليبرالية والخصخصة واقتصاد السوق...الخ.

وهي عبارات غريبة في معظمها عن واقعنا، مما جعل منها عبارات عامة ومبهمة وجديدة حلت محل المفاهيم المعادية للإمبريالية والصهيونية ومفاهيم التحرر القومي والوحدة والعدالة الاجتماعية والاشتراكية، وأضيفت إلى مفردات اللغة والخطاب السياسي الهابط، الذي حدد النظام الرأسمالي المعولم الجديد، أسسه ومنطلقاته الليبرالية، الفكرية والسياسية العامة، وترك هامشاً للمنظمات غير الحكومية في العالم العربي، والعالم الثالث لتمارس دورها أوقناعاتها الجديدة، أومشاريعها ومخططاتها المرسومة التي قد تحمل في طياتها،في اللحظة الراهنة من الهبوط

السياسي المريع،توجه بعض هذه المنظمات عبر تأثير ودور شخوصها السياسية الكاريزمية لتأسيس أحزاب سياسية ليبرالية اجتماعية جديدة في بلدان الوطن العربي عموما، وفي فلسطين بشكل خاص، تبتعد بصورة أساسية عن جوهر المشروع الوطني المقاوم للاحتلال الصهيوني تحت غطاء البرنامج الاجتماعي الديمقراطي الداخلي، وحقوق الإنسان والتنمية، وبدعم تمويلي كبير لمساعدة هذه "الأحزاب الوليدة" وضمان فوزها في أية انتخابات قادمة، بعد إسدال الستار على المشهد الوطني في المرحلة الماضية لكي تكون هذه الأحزاب عنوانا للمشهد القادم.

وفي هذا المشهد الملتبس داخلياً، في إطار النظام العربي المأزوم والمهزوم، وخارجياً على الصعيد العالمي، خاصة بعد انهيار الثنائية القطبية ومعادلاتها وضوابطها السابقة، يصبح الحديث عن مفاهيم المجتمع المدني، نتاجاً مباشراً لهذا المشهد الجديد، وعوامله ومحدداته الخارجية، وليس نتاجاً لمعطيات وضرورات التطور الاجتماعي الاقتصادي السياسي في بلادنا، إذ أن الحديث عن المجتمع المدني العربي، هوحديث عن مرحلة تطورية لم ندخل أعماقها بعد، ولم نتعاطى مع أدواتها ومعطياتها المعرفية العقلانية التي تحل محل الأدوات والمعطيات المتخلفة الموروثة، مثالنا على ذلك صارخاً في وضوحه لمن يريد أن يستدل عليه، فالبورجوازية الأوروبية التي كانت ثورية في مراحلها الأولى في عصر النهضة أوالحداثة.

جابهت الموروث السلفي اللاهوتي الجامد، بالعقل والعقد الاجتماعي، وجابهت الحكم الثيوقراطي والأوتوقراطي الفردي بالعلمانية والديمقراطية، وجابهت الامتيازات الأرستقراطية والطبقية بالحقوق الطبيعية، كما جابهت تراتبية الحسب والنسب واللقب بالمساواة الحقوقية والمدنية، بين جميع المواطنين، فأين نحن العرب من كل ذلك؟ ونجيب بوضوح، ان مجتمعنا العربي اليوم، هومجتمع بلا مجتمع مدني، فطالما أن بلادنا ليست في زمن حداثي حضاري ولا تنتسب له، بالمعنى الجوهري، فإن العودة إلى القديم أوما يسمى بإعادة إنتاج التخلف سيظل أمراً طبيعياً فيها، يعزز استمرار هيمنة المشروع الاستعماري المعولم على مقدراتنا واستمرار قيامه فقط بإدارة الأزمة في بلادنا دون أي محاولة لحلها سوى بالمزيد من الأزمات[١٥].

المسألة الأخرى التي ندعوالى إعمال الفكر فيها، تتمثل في تلك الفجوة بين الإطار الضيق لأصحاب السلطة والملتفين حولها من جهة، والإطار الواسع للجماهير الشعبية الفقيرة من جهة أخرى، وهي ظاهرة قابلة للتزايد والاتساع والتفاقم، عبر التراكم المتصاعد للثروة، الذي يؤدي –كنتيجة منطقية أوحتمية– إلى تزايد أعداد الجماهير الفقيرة المقموعة والمضطهدة تاريخياً، وتعرضها إلى أوضاع غير قابلة للاحتمال أوالصمت، مما يضعها أمام خيارين: إما الميل

نحوالإحباط أوالاستسلام واليأس، أوالميل نحوالمقاومة والمجابهة السياسية الديمقراطية، أوالعنيفة، تحت غطاء اجتماعي أوديني، أكثر بما لا يقاس –كما أشرنا من قبل– من ميلها نحوالاقتناع بالهامش الليبرالي وشكله المحدود، للخلاص من وضعها وأزماتها المستعصية، إن إدراكنا لهذه الفروق الجوهرية، يدلنا على كيفية التعامل مع مفهوم المجتمع المدني، وأية مفاهيم أخرى، وفق خصوصية تطورنا الاجتماعي التاريخي والمعاصر، المختلفة نوعياً عن مجرى وطبيعة التطور في البلدان الغربية، وما يتطلبه ذلك الإدراك من تحويل في المفاهيم بحيث تصبح مقطوعة الصلة مع دلالاتها السابقة، التي تمحورت فقط عند الإشارة إلى المجتمع المدني كضرورة في خدمة عمليات التنافس الاقتصادي بين الأفراد على قاعدة حرية السوق في إطار الليبرالية الجديدة وآلياتها المتوحشة في نظام العولمة الراهن.

تجاوز التجزئة القطرية الى الاشتراكية الديمقراطية

وفي هذا السياق، فإن رؤيتنا لمفهوم وتطبيقات المجتمع المدني في بلادنا، تتجاوز التجزئة القطرية لأي بلد عربي، تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها رغم إدراكنا لتجذر هذه الحالة القطرية ورسوخها، نحورؤية اشتراكية ديمقراطية قومية تدرجية تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة المجتمع العربي، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، في بنيتها التحتية ومستوياتها الجماهيرية الشعبية على وجه الخصوص.

على أن الشرط الأول للوصول الى هذه الرؤية الهدف، يكمن في توحد المفاهيم والأسس العامة، الأيديولوجية، والسياسية، والاقتصادية الاجتماعية، للأحزاب والقوى والفصائل اليسارية الديمقراطية العربية داخل الإطار الخاص في كل دولة قطرية عربية على حدة كخطوة أولية، تمهد للتوحد المعرفي والسياسي العام الذي يسبق التوحد التنظيمي المطلوب تحققه كضرورة تاريخية، في مرحلة لاحقة، بعد توفر وإنضاج عوامله الموضوعية والذاتية، وذلك بإيلاء الأيديولوجيا أهمية وصلاحية غير عاديتين في المقاربة الماركسية العربية للتجريبي والممكن، فالماركسية العربية كما يقول مهدي عامل لم تكن في جملتها سوى فلسفة أخلاقية للتعبئة، وأنها كانت تبعا لذلك قاصرة عن ان تبدع برنامجها النظري السياسي، من هنا أهمية التركيز على حقل المعرفة كحقل مميز من حقول الصراع الطبقي(١٦).

ذلك إن وحدة المفاهيم أوالإطار المعرفي السياسي، ووضوحها لدى هذه الأحزاب والقوى، ارتباطاً بوضوح تفاصيل مكونات الواقع الاجتماعي الاقتصادي الثقافي العربي، ستدفع نحوتوليد

الوعي بضرورة وحدة العمل المنظم المشترك، وخلق المثقف الجمعي العربي عبر الإطار التنظيمي الديمقراطي الاشتراكي الموحد من ناحية وبما يعزز ويوسع إمكانيات الفعل الموجه نحوتحقيق شروط الهيمنة الثقافية في أوساط الجماهير الشعبية من ناحية ثانية، وذلك إدراكا منا لهدف (جرامشي) الحقيقي، أوالبعيد، من استخدامه لمقولة (الهيمنة الثقافية)، فهوكما يقول عزمي بشارة رغم إضافته الهيمنة الثقافية وجعلها ساحة الصراع الأساسية في المرحلة ما قبل الثورية، إلا أنه بعيد كل البعد عن إحالة مهمات التغيير على عاتق المجتمع المدني القائمة، فالأدوات الأساسية للتغيير التي يجب أن يعمل من خلالها، المثقفون العضويون الذين يحملون فكر التغيير، هي الحزب الاشتراكي من أجل تحقيق الهيمنة الأيديولوجية الكفيلة بإزالة الفرق بين الدولة والمجتمع، ذلك إن مفهوم المجتمع المدني عنده، ليس هومفهوم الاتحادات والجمعيات الطوعية والمؤسسات المدنية القائمة على التواصل العقلاني، على العكس من ذلك.

يعتقد (جرامشي) أن مسألة الهيمنة الثقافية لا يمكن حسمها عقلانيا، وإن الحزب القادر على الهيمنة الثقافية هوالحزب الاشتراكي، القادر بمثقفيه العضويين، أي الذين يتحزبون بوضوح لفئة اجتماعية بعينها، على التحول من ثقافة النخبة الى ثقافة الجماهير، وعلى تملك مشاعر وأحلام الجماهير، والتحول الى مُركّب من مركبات هويتها الثقافية، والتحول الى دين جديد أوفكرة مركزية توحيدية يزود الناس بمعنى لحياتهم، ويجندهم باتجاه التغيير نحومجتمع أفضل[١٧]، يكون هدف النضال السياسي فيه كسر استبداد الأنظمة وتجاوزها، وإخراج الجماهير الشعبية من حالة الإحباط والركود، وتفعيل دورها الذاتي المدرك لوجوده، كميدان رئيسي للفعل الجماعي والارادة الشعبية الخلاقة لتحقيق أهدافها في التحرر القومي والديمقراطي، عبر التصدي ومقاومة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على بلادنا، وإزاحتها من جهة، في موازاة النضال من اجل التحرر الديمقراطي الاجتماعي الداخلي وفق قواعد الاعتماد العربي على الذات للخلاص من التبعية والتخلف وتحقيق الديمقراطية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية من جهة ثانية.

الأمن الاقتصادي العربي

ثمة تراكمات عربية واقليمية وعالمية حصلت بين قمتي الخرطوم والرياض، وليست جميعها لمصلحة الدول العربية، فبعد خطة بوش في العراق، انعقد المؤتمر الاقليمي - الدولي في بغداد بمشاركة دولية واسعة، وبعد الانقسام الفلسطيني الداخلي، تمكن بيان مكة من التمهيد لقيام حكومة الوحدة الوطنية. أما الأمن الوطني في كل من العراق والصومال والسودان ولبنان وفلسطين. فما يزال مهدداً، أوغائباً.

اذا كانت مجموعة الدول العربية معنية باستقرار العراق، فإنها مطالبة بمساعدته على وقف التقاتل الداخلي، وانتشار الارهاب والفوضى. والعراق يختزن إمكانات التفجير الأمني بينما يختزن الاحتياط النفطي، وتهديد وحدته وأمنه خطر على الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها، ومن المتوقع والحال هذه أن تبقى الأزمة العراقية في رأس اهتمامات القمة العربية، وأن تتوصل إلى مجموعة قرارات تحتاج إلى متابعة، ما هي أبرز القرارات المتوقعة، إضافة إلى عبارات مكررة حول وحدة العراق، وأمنه، وسيادته، واستقلاله.

فإن الدول العربية المجاورة للعراق (السعودية وسوريا والأردن والكويت) ستتبنى نتائج قمة بغداد، وقد تسهم بمزيد من الفاعلية في المؤتمر المقبل سواء عقد في تركيا أوفي دولة أخرى، هذا بالإضافة إلى التنبه لأولوية درء الفتنة بين السنة والشيعة بعدما صارت مادة معلنة في البيانات الرسمية للأحلاف والكتل الدولية والإقليمية.

وإذا كانت الإدارة الأمريكية الحالية مسؤولة عما آلت إليه الأوضاع الداخلية للعراق بحكم واقع الاحتلال، وتبعاته، وآثاره، فإن مسؤوليتها تنسحب على تفاصيل الفتنة المشار إليها، وهي حالة مستجدة على رغم ما يُقال حيال جذورها التاريخية، لقد تنبه الديمقراطيون داخل الكونجرس إلى هذا المعطى، وإلى خطورة الدور الأمريكي في العراق، وما سيتركه من سلبيات على سمعة أمريكا في العالم، وهذا ما زادهم اندفاعاً نحوتحقيق هدف جدولة الانسحاب من العراق، بدافع تقليل الخسائر الأمريكية – المادية والبشرية والمعنوية–في الشرق الأوسط، وتالياً على مستوى النظام العالمي .

إذا كان هدف السلام في العراق وفلسطين، والشرق الأوسط عامة، مسيطراً على مؤتمر الرياض، فإن دور الأمم المتحدة سيخيم على المؤتمر لجهة المطالبة بتعزيز دورها في إدارة الأزمات الدولية، وتسوية النزاعات في العالم، ولعلّ مشاركة رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة الشيخة هيا آل خليفة مؤشر إلى هذا التوجه الأممي، من خلال المطالبة بتعزيز دور الجمعية العامة في حماية الشرعية الدولية، وفي معالجة قضايا الفقر وحقوق المرأة وحوار الحضارات على المستوى العالمي، وفي معرض الدعوة إلى التسامح ونبذ العنف والتعصب. تقول الشيخة هيا آل خليفة، لا أحد يملك تفسير الدين ووضع مفهوم للدين، لأن الاجتهادات هي اجتهادات إنسانية قابلة للتغيير باختلاف المكان والزمان.

ولا يمكن تبني آراء معينة لفقهاء أوأئمة واعتبار أنها وحدها تمثل الدين، لأن هناك عديداً من المدارس والمذاهب في التفسير تختلف من رأي إلى آخر، باختلاف المكان والزمان. حبذا

لوتتبنى قمة الرياض هذا المفهوم، وتأخذ بهذا التوجه عند وضع السياسات الداخلية والخارجية . على صعيد آخر، سيبرز دور الأمم المتحدة عند مناقشة قضية فلسطين، وخصوصاً بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بناءً على بيان مكة بمبادرة من المملكة العربية السعودية، وبدلاً من ان يبقى دور المنظمة الدولية مشرفاً، أومشاركاً، ثمّة حاجة دولية ليصبح هذا الدور مركزياً في معالجة هذه القضية الأساسية في الشرق الأوسط والعالم.

إن تكرار قرارات الشرعية الدولية في بيانات القمم العربية أمر متوقع، وقد يكون مفيداً، بيد أن الأهم هووضع استراتيجيات مشتركة لدفع الدبلوماسية الدولية نحوتنفيذ القرارات بعيداً من المراوغة الاسرائيلية، فلا يجوز على سبيل المثال قبول تصوير اسرائيل كأنها موافقة على خارطة الطريق، بعدما وضع شارون ١٤ تحفظاً عليها، ووضع أولمرت الجانب الفلسطيني في موقع الرافض لها، وهوالذي يتعرض يومياً للاضطهاد والقمع في الضفة الغربية وقطاع غزة .

بين قمة الخرطوم وقمة الرياض سنة من التراجع العربي على المستوى الأمني، الأمن الوطني والأمن الجمعي العربي. لقد ساءت أحوال الصومال والعراق وفلسطين ولبنان في السنة الماضية، وما تزال جامعة الدول العربية تنتظر الإصلاح، في هذا المجال، كانت أعلنت المملكة العربية السعودية وضع خطة إصلاحية للجامعة، وسوف تناقشها في القمة المقبلة.

هنا بيت القصيد الأهم في العمل العربي المشترك، وإذا لم يتدرج هذا العمل نحوالإطار المؤسسي بعيداً من الارتجال، فإن خيبة أمل جديدة ستضاف إلى خيبات سابقة، وما أكثرها .في هذا المضمار الإصلاحي، تبرز ضرورة انتقال العرب من مفهوم التكامل السياسي إلى مفهوم التكامل الوظيفي. تكامل في العلاقات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والاجتماعية بعيداً من التنازع السياسي، وخلافات القادة، وقطع العلاقات والاتصالات، تكامل يؤتي الناس فوائد شتى في حياتهم ومستقبلهم. توجه كهذا هوالذي يؤسس للمؤسسية، وللتكاملية، بعيداً من سيطرة النزاعات السياسية .

في زمن العولمة، لم تعد الأساليب العربية التقليدية مجدية في العمل المشترك وفي زمن التكتلات الاقليمية والدولية الكبرى، صارت فكرة التنظيم الإقليمي العربي حاجة وضرورة معاً. وعبثاً يبحث التحليل الايديولوجي عن الحلول الممكنة لمشكلات متراكمة. وحده التكامل الوظيفي يصحّ مدخلاً إلى العمل المشترك، قد يُقال: وهل تسمح الحكومات العربية بقيام هذا النوع من التكامل، إذا لم تدرك أهميته، وإذا لم تسمح به، فإنها ستواجه معارضات من الداخل العربي

ومن المجتمع العالمي، ثمة مجتمع مدني عالمي آخذ بالتشكل، وهويخترق الحدود السياسية التقليدية، ويأخذ قسطاً من المفهوم التقليدي لسيادة الدولة الوطنية، ولن يبقى الواقع العربي منعزلاً عن هذا التحول العالمي، المسألة هي في عامل الوقت، فبدلاً من الانتظار المكلف لا بد من دخول عصر المؤسسية والتكاملية. هل تقوى قمة الرياض على النهوض بهذه المهمة؟ وهل تأخذ قضية الأمن العربي بمفهومها الشامل ما تستحق من دراية ومتابعة.

قمة ريو والانجازات العربية في مجال التنمية المستدامة

منذ قمة ريو، تحققت في المنطقة العربية بعض الإنجازات الفعلية في مجال التنمية المستدامة وخاصة في مجال الصحة والتعليم ومستويات المعيشة إلا أن هنالك أيضاً عدداً من المعوقات التي تواجه الدول العربية في التطبيق الأبعد للتنمية المستدامة، تتضمن غياب السلام والأمن واستمرار الاحتلال الأجنبي لبعض الأراضي العربية، الفقر، الأمية، النموالسكاني وعبء المديونية، الطبيعة القاحلة للمنطقة ومحدودية الأراضي الزراعية والمياه، كذلك محدودية قدرات المراكز الأكاديمية والبحثية وحداثة تجربة المجتمع المدنى، ولقد تبنت جامعة الدول العربية إنطلاقا من الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة الصادر في القاهرة ٢٥ أكتوبر ٢٠٠١ مدخلاً إقليمياً متكاملاً من خلال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمجالس الوزارية المتخصصة الأخرى، بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، لتطوير البرنامج الإقليمي للتنمية المستدامة.

وتتطلع الجامعة إلي المجتمع الدولي لمساعدة الدول العربية على مواجهة التحديات والمعوقات الخاصة بالمنطقة. وترحب بما ابداه المجتمع الدولي من الاستعداد لتفعيل تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وأهداف التنمية التي تضمنها إعلان الألفية ومخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتهدف هذه المبادرة إلى التصدي للتحديات التي تواجه الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتؤكد إلتزام الدول العربية بتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وأهداف التنمية التي تضمنها إعلان الألفية ومخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أخذين في الاعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

وتسعي إلى تفعيل وتعزيز مشاركة الدول العربية من أجل إبراز الجهود التي تقوم بها نحو تحقيق التنمية المستدامة وخصوصاً في ظل العولمة وأثارها، وإيجاد آلية لتمويل برامج حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر هذه المبادرة إطاراً عاماً لما يمكن تنفيذه من برامج وأنشطة بالإمكانات المتاحة لدي الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية

والمؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية. ومن خلال بناء شراكات مع الأقاليم والمجموعات الأخري والمنظمات والمؤسسات الدولية ضمن الإطار العالمي لتحقيق التنمية المستدامة وبمشاركة جميع الشركاء على كافة المستويات الوطنية والإقليمية وبصفة خاصة المجتمع المدني بما في ذلك الإعلام، وتتضمن المبادرة المجالات التالية:

اولاً: السلام والأمن: إيجاد بيئة موائمة على المستوى الإقليمي لدعم الجهود الرامية لتحقيق السلام والأمن بما في ذلك إنهاء الاحتلال ونبذ التهديد بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وعلى أسس عادلة لتعزيز مسار التنمية المستدامة. وحماية البيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الأحتلال، وإصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية التى دمرها الاحتلال.

ثانياً: الإطار المؤسسي: تدعيم وتعزيز البنية المؤسسية في الدول العربية في مجال التنمية المستدامة بما في ذلك تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات اللازمة. ودعم جهود جامعة الدول العربية لبناء آلية للتعامل مع التنمية المستدامة على المستوي الإقليمى. **ثالثاً: الحد من الفقر** دعم خطط العمل والبرامج الإقليمية، وشبه الإقليمية، والوطنية والمحلية وخاصة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة، والتعاون الفني والمؤسسي للوصول إلى التخفيف من حده الفقر مع إعطاء اهتمام خاص لدور المرأة.

رابعاً: السكان والصحة: تعزيز تطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة. ودعم الجهود لتنمية صحة السكان من خلال توفير الماء النظيف والغذاء الآمن، والصرف الصحي والتحكم في أخطار الكيماويات والتلوث بكافة أشكاله.

خامساً: التعليم والتوعية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا: دعم تطوير استراتيجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحوالأمية كجزء من استراتيجية الحد من الفقر ودعم تحقيق الأهداف المتفق عليها عالمياً بشأن التعليم، بما في ذلك المنصوص عليها في إعلان الألفية. وتشجيع نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى وداخل المنطقة العربية وتطوير القدرات العربية ومؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي لمواجهة التحديات التى تواجهها المنطقة العربية والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا الخصوص ودعوة الدول الصناعية لتنفيذ التزاماتها الواردة بهذا الخصوص في الاتفاقيات الدولية.

دعم تنمية نظام لتكنولوجيا المعلومات من خلال مبادرات متكاملة وتوفير بيئة مواتية لجذب الاستثمارات للمنطقة العربية في هذا المجال. وتشجيع المبادرات الخاصة بتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال المعلومات البيئية مثل مبادرة أبوظبي الدولية حول المعلومات البيئية (٢٠٠٢). وتشجيع برامج الجوائز العربية الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة مثل جائزة زايد الدولية للبيئة وجائزة السلطان قابوس لحماية البيئة.

سادساً: إدارة الموارد: تشجيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه بما فيها أحواض الأنهار ومستجمعات المياه وفق أحكام القانون الدولي والاتفاقيات القائمة ويتضمن ذلك تطوير التشريعات وتعظيم الاستفادة من الأنشطة القائمة على المنابع والمجري الأوسط والمصبات. وحماية مصادر المياه، بما في ذلك المياه الجوفية والأنظمة البيئية للأراضي الرطبة من التلوث، ودعم مجهودات تنمية مصادر المياه البديلة، والعمل على تطوير مصادر تقنيات جديدة لتحلية مياه البحر وحصاد مياه الأمطار وإعادة تدوير المياه. ودعم تطوير وتطبيق سياسات وبرامج وطنية في مجال البحوث الزراعية، وبالخصوص الأساليب الزراعية المناسبة للمنطقة وتقنيات الحصاد في الأراضي القاحلة. ودعم التطبيق الإقليمي، وشبه الإقليمي والوطني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن طريق الآليات الموجودة في المنطقة لتطوير وتطبيق برامج العمل القائمة.

مطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية لتطبيق استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، أخذاً في الاعتبار التركز السكاني في المناطق الساحلية في المنطقة العربية وأهمية التطبيق الإقليمي للبرنامج العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث من المصادر البرية والبرامج الأخرى ضمن مناطق البحار الإقليمية لحماية والمحافظة على نوعية البيئة البحرية والتنوع البيولوجي. ومطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الجبلية واستزراع وإعادة استزراع الغابات في الدول العربية وبناء القدرات في مجال الإدارة المستدامة للجبال والغابات. ومطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية لتطوير برنامج إقليمي لحماية التنوع البيولوجي ويتضمن ذلك إنشاء بنك إقليمي للجينات وتطبيق بروتوكول قرطاجنه لاتفاقية التنوع البيولوجي في المنطقة.

مطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية للتعامل مع تردي نوعية الهواء في العديد من المدن العربية، بما في ذلك استراتيجيات التخطيط الحضري، وتحديد مناطق استخدامات الأراضي، وبرامج التحكم في انبعاثات الهواء، وبناء الأنظمة والشبكات الإقليمية وشبه الإقليمية للنقل المستدام. ومطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية للوصول إلى

الإدارة السليمة للكيماويات، مع التركيز بالخصوص على الكيماويات والنفايات الخطرة، وذلك عن طريق المبادرات لمساعدة الدول العربية لعمل سجلات وطنية للكيماويات، ووضع الأطر والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية لإدارة الكيماويات وإيجاد نقاط اتصال وطنية للكيماويات. ودعم ترويج آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والأنظف، والاستخدام الأنظف والأكفأ لكل من النفط والغاز الطبيعي، وبناء مصارف للكربون عن طريق التشجير واستزراع الغابات.

دعم القدرات العربية لتطبيق الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وآلياتها بما في ذلك الدعم الفني والمادى من المجتمع الدولي. ومطالبة الدول الصناعية تطبيق التزاماتها في الاتفاقيات البيئية الدولية من خلال قيامها بإزالة كل أوجه الإعانات المقدمة لقطاع الطاقة فيها وبالذات المقدمة للفحم والطاقة النووية وكل أنواع التحيز الضريبي القائم لديها ضد المنتجات البترولية. وتوفير مساعدة فنية لتقوية قدرات الدول العربية بما في ذلك القدرات البشرية والمؤسسية للإدارة الفعالة للكوارث، تتضمن المراقبة والإنذار المبكر.

سابعاً: الاستهلاك والإنتاج: ترويج مفهوم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربية، وتشجيع استخدام المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية.

ثامناً: العولمة والتجارة والاستثمار: مطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية لتجنب التأثيرات السلبية الناتجة عن العولمة على المستويات التقنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتعزيز الجهود العربية تجاه تحسين التجارة البينية عن طريق تقوية ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتعزيز القدرة التنافسية للسلع العربية والسعي إلى إلغاء الدول الصناعية كل أنواع الإعانات والدعم والقيود التي تعيق نفاذ السلع العربية إلي الأسواق الدولية. والتطلع إلى تسهيل وإسراع دخول الدول العربية في عضوية منظمة التجارة العالمية وإلى ضرورة تكثيف الجهود الدولية الرامية لتوسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية لديها. وتهيئة بيئة استثمارية عربية جيدة تشجع المؤسسات الدولية والإقليمية على تحقيق زيادة في الاستثمارات الموجهة إلى الدول العربية. وتدعوالمبادرة العربية إلي دعم مبادرات الشراكة بين الدول النامية والصناعية والشراكة بين الدول ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص على أن تكون هذه الشراكات عادلة وغير انتقائية والأ تتضمن اشتراطات سياسية أواقتصادية.

إن تطوير برنامج العمل لتطبيق هذه المبادرة سيتم وفقاً لنصوص إعلان جدة حول المنظور الإسلامي للبيئة(٢٠٠٠)، إعلان أبوظبي عن مستقبل العمل البيئي العربي(٢٠٠١)، إعلان أبوظبي للتنمية الزراعية ومكافحة التصحر (٢٠٠٢)، الإعلان الإسلامي حول التنمية

المستدامة (٢٠٠٢)، ومقررات منتدى عمان الدولي للبيئة والتنمية المستدامة (٢٠٠١)، وسيأخذ بعين الاعتبار نتائج المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية ذات الصلة مثل إعلان دبي حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المناطق الجافة(٢٠٠٢)، وإعلان مسقط حول مؤتمر عمان الدولي لتنمية وإدارة القنوات المائية (٢٠٠٢).

وهنالك ثلاثة مجالات أعطيت الأولية في التنفيذ وجاري حالياً بالتعاون بين المنظمات العربية والإقليمية ذات العلاقة تحديد المشاريع التي سيشرع في تنفيذها ضمن برنامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، برنامج إدارة تدهور الأراضي ومكافحة التصحر وبرنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والموارد البحرية. وستكون البرامج الثلاثة والمشاريع جاهزة للاعتماد من خلال الآليات الإقليمية في أواخر شهر أكتوبر ٢٠٠٢.

مبادرة الامن الاقتصادي خطوة الالف ميل التنموية ٢٠٠٩

في تحول ينبئ عن فصل مسار التنمية في البلدان العربية عن السياسة بتحوله إلى الاقتصاد، أعلن في ختام القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة) في ٢٠٠٩/١/٢١ إعلان الكويت الذي يمثل خطوة الألف ميل في السباق العربي التنموي. ويأتي إعلان الكويت الذي يستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي في عالم التكتلات الكبرى بمبادرة عربية تستهدف تعزيز الأمن الاقتصادي العربي، غير أن الحضور الطاغي للاقتصاد لم يصد العرب عن همهم السياسي وآلام إخوانهم في غزة. وأكد إعلان الكويت في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية على الصلات الوثيقة والأهداف المشتركة التي تربط الوطن العربي والعمل على توطيدها وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه تنمية المجتمعات العربية قاطبةً وإصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها.

وقال الإعلان الذي تلاه الأمين العام لجامعة الدول العربية عمروموسى إن قادة الدول العربية المجتمعين في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بدولة الكويت، اجتمعوا (من منطلق فكر اقتصادي تنموي عربي عصري وجديد، والتزاماً بما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية وما أبرم في إطار الجامعة من اتفاقات ومواثيق وما اعتمد من استراتيجيات). وأشاد الإعلان بالمبادرة الكويتية – المصرية التي أكدت على العلاقة بين الأمن والسلم الاجتماعي العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تم تفعيلها بصدور قراري قمة الرياض ٢٠٠٧ وقمة دمشق ٢٠٠٨ بعد قمة تخصص لدفع عجلة التنمية في العالم العربي. وبين الإعلان أنه تم اتخاذ القرارات اللازمة التي تضمن الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي

وإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة وإفساح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأكد الإعلان ضرورة تدعيم مشروعات البنية الأساسية وتنمية قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمشروعات الاجتماعية وحماية البيئة، إضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي ومخطط الربط البري العربي وبرامج الأمن المائي والغذائي بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وشدد الإعلان على اعتبار التنمية الاجتماعية، بكل عناصرها وعلى رأسها التعليم والتنمية البشرية، عاملين أساسيين في تحقيق أهداف التنمية الشاملة. وأضاف: (إننا إذ نراقب التقدم الذي حققته العديد من الدول العربية في معدلات التنمية البشرية، وعلى الأخص في مجال التعليم وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة الفقر والأمية، وإذ نتابع التقدم في التنمية الاقتصادية، وخصوصاً في إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما حققته التجمعات الاقتصادية والإقليمية العربية والتقدم في جهود التعاون الدولي والتجمعات الدولية.

ونظراً إلى ما للأزمة المالية العالمية من تداعيات وتشعبات؛ فقد تداعت العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية والدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها والحد من تفاقم أضرارها؛ مما يوجب علينا سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والمشاركة الفعالة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية. وأشاد القادة بالمبادرة التنموية الرائدة التي أعلن عنها حضرة صاحب السموأمير البلاد والتي أعلن عنها في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والتي تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره مليارا دولار.

كما أشاد القادة بمساهمة دولة الكويت برأسمال هذه المبادرة البالغ ٥٠٠ مليون دولار. كما تقرر انتظام عقد اجتماعات القمة الاقتصادية بشكل دوري كل عامين. وتحقيقاً لآلية المتابعة في تنفيذ قرارات القمة وبرنامج العمل وما ورد في الإعلان كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمتابعة ذلك وتقديم تقارير متابعة حول التقدم المحرز في التنفيذ بشكل دوري إلى القمم العربية.

وذكر الإعلان أنه على الرغم من الإنجازات المحققة فلا يزال الوطن العربي يواجه تحديات محلية ودولية تمس أمن وسلامة واستقلال دوله وسلمه الاجتماعي، ومنها على المستوى المحلي الفقر والبطالة وتواضع مستوى المعيشة وتدني معدلات التجارة والاستثمارات البينية وهجرة

الأموال والكفاءات العربية إلى الخارج وضعف البنية التحتية ومستوى التعليم وعدم مواكبة المخرجات التعليمية لمتطلبات التنمية والمنافسة العالمية. وقال الإعلان إن من التحديات كذلك مشكلات الأمن الغذائي والمائي والتغير المناخي والطاقة وعدم الاستخدام الأمثل للموارد. وعلى المستوى الدولي قال الإعلان إنه نظراً لضخامة حجم الأزمة المالية العالمية وتشعباتها واضطراب الأسواق المالية العالمية وخطر الركود والانكماش الاقتصادي وتأثيراته السلبية على عملية التنمية فقد تداعت العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها والحد من تفاقم أضرارها بما في ذلك الجهود التي بذلت من جانب الدول العربية. واتفق القادة على مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي باعتباره هدفاً أساسياً تسعى لتحقيقه كل الدول العربية وركيزة أساسية لدفع العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية بما يحقق تطلعات الشعوب العربية ويجعلها أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتعامل مع التجمعات السياسية والاقتصادية الدولية.

وفيما يخص الأزمة المالية العالمية نوّه الإعلان إلى اتفاق القادة على اتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية.

وأكد الإعلان ضرورة التوجيه لتشجيع الاستثمارات العربية البينية وتوفير المناخ الملائم والحماية اللازمة لها وتسهيل حركة رؤوس الأموال العربية بين أقطار الوطن العربي وتوسيع نطاق وآليات تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية. كما أكَّد الإعلان كذلك ضرورة التوجيه بتعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة والوطنية وتطوير مواردها وتسهيل شروط منح قروضها وتطوير آلياتها ونوافذها لتمويل مشروعات البنية الأساسية لتتمكن من المساهمة في تمويل مشاريع التكامل الاقتصادي العربي بالاشتراك مع القطاع الخاص وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع.

وفيما يتعلق بالإحصاء أكَّد الإعلان ضرورة توفير البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة والضرورية لعمليات التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير وتعزيز قدرات أجهزتها الإحصائية. وحول القطاع الخاص شدد الإعلان على توفير المقومات الاقتصادية والبيئة القانونية الملائمة لعمل القطاع الخاص وإزالة

العقبات التي تحد من ممارسة دوره الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية وتعزيز دوره في بناء التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي وتسهيل انتقال الأفراد ولا سيما رجال الأعمال وإزالة أي عقبات تعترض انتقال رأس المال العربي بين الدول العربية.

وأكد الإعلان العمل على رفع القدرات البشرية للمواطن العربي ضمن جهود بلوغ الأهداف التنموية للألفية عام ٢٠١٥ ومجموعة الأهداف المتفق عليها دولياً للحد من الفقر وتوسيع نطاق تمكين المرأة والشباب وتوسيع فرص العمل أمامهم والنهوض بالصحة والتعليم وزيادة الدخول الحقيقية. وأما فيما يتعلق بالتعليم والبحث العلمي فنوه الإعلان إلى تطوير التربية والتعليم لمواكبة التطورات المتسارعة في العلم والتقنية والارتقاء بالمؤسسات التعليمية وتأهيلها بما يكفل أداء رسالتها بكفاءة وفاعلية واقتدار ودعم تنفيذ خطوة تطوير التعليم والبحث العلمي المعتمدة من قمتي الخرطوم ٢٠٠٦ ودمشق ٢٠٠٨م.

وأشار الإعلان إلى ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي ودعم ميزانيته وتيسير الوصول إلى المعرفة وتوثيق الصلة بين مراكز البحوث العربية وتوطين التقنية الحديثة وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء والاستفادة منهم. ويرى الإعلان في الخدمات الصحية ضرورة تحقيق التوسع في مشروعات الرعاية الصحية الأساسية في الدول العربية وتفعيل دور المؤسسات الصحية العربية المشتركة لرفع مستوى الخدمات الصحية وتقديمها بصورة ملائمة للمواطن العربي وإيلاء العناية بالأمراض غير المعدية، وعلى نحوخاص مكافحة داء السكري، والاهتمام بإنتاج الدواء والمواد الفعالة وتيسير إجراءات تسجيلها بما يحقق الأمن الدوائي العربي.

وأكد الإعلان أهمية رفع العنصر البشري باعتباره الثروة الأساسية ورفع مستوى التعليم وربطه باحتياجات التنمية ودعم برامج التأهيل والتدريب والتشغيل للعمالة بما يحد من البطالة في الاقتصادات العربية ورفع كفاءة وإنتاجية القوى العاملة العربية لتفي بمتطلبات أسواق العمل العربية وتوفير مزيد من فرص العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وحول قضايا المرأة أكَّد الإعلان أهمية تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتعزيز دورها في الحياة العامة تحقيقاً لمبدأ المساواة وتأكيداً لمبادئ العدل والإنصاف في المجتمع. وأضاف الإعلان ضرورة التوجيه بوضع الإمكانات اللازمة للنهوض بالشباب العربي وتمكينه وتثقيفه ليصبح مؤهلاً لاستكمال مسيرة التنمية وتفعيل مشاركته في مشاريع التنمية. وأكد الإعلان ضمان حقوق المهاجرين والاهتمام بالكفاءات العربية المهاجرة

خارج الوطن العربي وتقوية صلتها بالوطن والعمل على توفير بيئة مناسبة لتوطين وإنتاج المعرفة بما يعزز الاستفادة من هذه الكفاءات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية.

وأكد الإعلان ضرورة الاهتمام بالإسكان في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية وتعزيز ودعم الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل في إطار برنامج شامل للاستثمار العقاري في المنطقة العربية ومن ذلك توفير السكن الاجتماعي منخفض التكاليف لذوي الدخل المحدود. وفي مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي دعا الإعلان إلى العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين معدلاته وتشجيع الاستثمار في التنمية الزراعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لذلك وسرعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية التي أقرتها قمة الرياض ٢٠٠٧ للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي باعتبارهما من أولويات الأمن القومي العربي.

وحول التنمية الصناعية أكَّد الإعلان ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق وتنويع الإنتاج الصناعي وتدعيم قاعدته الإنتاجية والإسراع في تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية التي تم إقرارها بقمة الجزائر عام ٢٠٠٥م. ودعا الإعلان إلى التوجيه الفوري إلى إزالة العقبات التي لا تزال تعترض التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية ٢٠١٠ تمهيداً لإقامة الاتحاد الجمركي العربي في موعد مستهدف عام ٢٠١٥ كخطوة أساسية للوصول إلى تحقيق السوق العربية المشتركة في أفق زمني مستهدف عام ٢٠٢٠ إلى جانب تسريع تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية نظراً للدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

وأكد الإعلان تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تعزيزاً للقدرة التنافسية لشركات الاتصالات وتقنية المعلومات العربية وتنمية الأطر التشريعية التي تغطي جوانب هذا القطاع وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيه. وحث على وضع استراتيجيات وطنية لحماية الملكية الفكرية وتطوير تشريعاتها بما يتوافق أيضاً مع الالتزامات الدولية وتعزيز نظم حماية الملكية الفكرية لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع. وركز الإعلان على سياسات التنمية السياحية العربية وعلى الاستثمار الأمثل لما يمتلكه الوطن العربي من مقومات سياحية ومنها الثروات الطبيعية والثقافية والتاريخية وذلك من خلال توفير البنية الأساسية اللازمة المشجعة على السياحة والاستثمار مع مراعاة معايير التنمية السياحية المستدامة وتطوير المشروعات السياحية باعتبارها إحدى وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

وطالب بتعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة ولا سيما تحسين كفاءتها وترشيد استخدامها كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها وإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية وكذلك تعزيز شبكات الغاز الطبيعي وتوسيعها وزيادة مشاركة القطاع الخاص في استثماراتها وإدارتها وتوسيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة والطاقة النووية للأغراض السلمية في عمليات الإنتاج.

وفيما يتعلق بالنقل أكَّد إعلان الكويت السعي لتحقيق ربط شبكات النقل البري والبحري والجوي فيما بين الدول العربية باعتبارها شرايين أساسية لحركة التجارة والسياحة والاستثمار والعمالة داخل المنطقة العربية مع ربطها مع محيطها الإقليمي والسعي لرفع مستوى تنافسية مرافق النقل العربية من خلال التوجه إلى سياسات تحرير خدمات النقل فيما بين الدول العربية وعلى الأخص في تنفيذ برنامج فتح الأجواء بينها وكذلك من خلال تطوير الأطر التنظيمية بهدف جذب حصة أكبر من حركة النقل العالمية مستفيدين من الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة العربية. ووجه الإعلان باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها لتحقيق التنمية المستدامة واعتبار ذلك ركناً أساسياً في جميع المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين نوعية حياة المواطن والعمل على الحد من أثر التغيرات المناخية وتداعياتها على المجتمعات العربية.

وطالب الإعلان بوضع استراتيجية عربية لتحقيق الأمن المائي العربي والتحرك على المستويين الوطني والعربي لمواجهة العجز المائي باعتبار ندرة المياه أحد التحديات الكبرى. وأكد الإعلان أهمية دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير التسهيلات لتشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدني بهذا الدور وتعزيز التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

ودعا الإعلان إلى تعزيز التعاون العربي الدولي وتعزيز دور الدول العربية في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وتعزيز وتدعيم جامعة الدول العربية ومؤسساتها من أجل القيام بالمهام المنوطة بها لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي وتمكينها من متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن القمم العربية والمجالس الوزارية للجامعة. وتوجه القادة بالشكر إلى دولة الكويت حكومةً وشعباً وإلى صاحب السموأمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على استضافة المؤتمر وإدارته الحكيمة لجلساته. وأعربوا عن اعتزازهم بالجهود المتصلة والمشاورات المكثفة التي قامت بها جامعة الدول العربية وأجهزتها للتحضير وتوفير عوامل نجاح هذه القمة.

التاكيد على اهمية التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة تعني تزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية وكذلك تعويده على عادات مفيدة، فالمعارف والخبرات وحدها لاتكفي فلا بد ان يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوصاً غير المتجددة وحسن توظيف الدخل والتفكير في الاخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الاجيال التالية، الانسان الحر سياسياً يمكنه ان يشارك في عمليتي التخطيط وصنع القرار،ويمكنه مع بقية المواطنين ان يضمن تنظيم المجتمع عن طريق توافق الاراء والتشاور بدلاً من تنظيمه عن طريق الاملاء من جانب الصفوة الاتوقراطية.

تنبع اهمية البحث من اهمية التنمية المستدامة كونها ليست مجرد دعوة لحماية البيئة فالتنمية المستدامة تعني مفهوماً جديداً للنموالاقتصادي،مفهوماً يوفر العدل والفرصة للجميع وليس فقط للقلة المحظوظة دون مزيد من التدمير لمصادر العالم المحدود وقدرتها على التحمل،والتنمية القابلة للاستمرار :كما عرفتها الهيئة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الحد من امكانية تلبية احتياجات اجيال المستقبل.

ان التعريف الذي وضع في عام ١٩٨٧ قد اكتسب رواجاً وتأييداً واسعين، وان كان اولئك الذين يستخدمونه قد لايكون لديهم دائماً تصوراً مماثلاً لما يعنيه هذا التعريف،والتنمية المستدامة عملية تصمم فيها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية وسياسات الطاقة والزراعة والصناعة جميعاً بحيث تؤدي الى التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. ان الاستهلاك الحالي لايمكن تمويله عن طريق المزيد من القروض الاقتصادية التي يجب ان يسددها اخرون.

ينبغي الاستمرار في العناية بصحة وتعليم السكان الحاليون من اجل عدم خلق ديون اجتماعية على الاجيال القادمة وينبغي عدم استخدام الموارد بأسلوب يخلق ديوناً بيئية عن طريق اساءة استغلال طاقة ارض على التحمل والانتاج،بصورة عامة يشمل ادنى حد من متطلبات تحقيق تنمية المستدامة القضاء على الفقر، توزيع اكثر انصافاً، سكاناً اوفر صحة وافضل تعليماً، حكومة لامركزية تقوم على مزيد من المشاركة، انظمة اكثر عدلاً داخل الدول وبينها،بما في ذلك زيادة الانتاج للاستهلاك المحلي، فهماً افضل لتنوع العلاقات بين البيئة والكائنات الحية، وللحاجة الى حلول معدلة للمشاكل البيئية المحلية،ولمتابعة افضل للتأثير البيئي على نشاطات التنمية. ان الدول النامية بما تضم من بليون شخص يعيشون على هامش الفقر.ولا يستطيع هؤلاء ان يقبلوا ان يصاغ ماضيهم وحاضرهم في مستقبل غير مؤكد،كما لايستطيع ان يقبل هؤلاء ان تستحل الدول الصناعية للابد نصيباً يبلغ ٨٥% من دخل العالم واستمرار انماطها في الاستهلاك

الكثيف للطاقة.فهم يشيرون الى انه بالاضافة الى ترك تراث من الديون البيئية للاجيال المقبلة عن طريق التلوث واستنفاذ المصادر .فالجيل الحاضر مهدد بترك ميراث من الديون الاجتماعية اذا ما افتقر شباب اليوم الى مستويات من الصحة والتعليم والمهارة تمكنهم من مواجهة عالم الغد.

ان الوعي البيئي اليوم يبرز مجالات كثيرة وجديدة لصراعات محتملة بين الدول الصناعية والدول النامية،وبين حماية البيئة والنموالاقتصادي وبين هذا الجيل والجيل المقبل. ومن السذاجة ان نفكر في امكانية حلها جميعآ،هذا الجدل يستمر لفترة طويلة في القرن المقبل وما بعده لكن مفهوم التنمية المستدامة يمكنه ان يقدم عدداً من المبادئ الموجهة. واول هذه المبادئ هوان التنمية المستدامة يجب ان تعطي الاولوية للانسان ولحقوق الانسان. حماية البيئة امر حيوي لكن (مثل النموالاقتصادي) هي وسيلة لتشجيع التنمية القابلة للاستمرار، ان الهدف الرئيسي لجهودنا ينبغي ان يكون حماية الحياة البشرية والخيارات الانسانية وينطوي هذا على التأكد من ان الانظمة العالمية للمصادر الطبيعة قابلة للتطبيق على المدى الطويل،بما في ذلك تنوع اجناسها حيث ان الحياة بكاملها تعتمد على ذلك.

اما المبدأ الموجه الثاني هوالا يكون هناك اختيار لدى الدول النامية بين النموالاقتصادي وحماية البيئة.فالنموبالنسبة للبلدان النامية ليس بديلاً بل هوضرورة،والقضية ليست حجم النموانما نوعيته كما انه لايمكن ان يكون هناك تطوراً ضاراً بالبيئة اكثر من النموالسريع.ليس معدل النموالاقتصادي هوالذي يمكننا من قياس الاثر الذي يتركه ذلك النموعلى البيئة. ان تكوين الناتج المحلي الاجمالي هومزيج المنتجات بالاضافة الى انواع عمليات الانتاج،هذا وحده هوالذي يبين لنا ما اذا كان التأثير العام على البيئة ايجابياً ام سلبياً فما من الناحية المثالية ينبغي قياس الدخل من حيث قيمته الصافية بعد خصم قيمة استهلاك رأس المال المادي ورأس المال البشري، ورصيد الموارد الطبيعية.

تنشأ المشاكل البيئية عندما يتم تجاهل استهلاك الموارد الطبيعية لمجرد انها من غير سعر،وتحتاج الدول النامية الى زيادة سرعة معدلات نموها الاقتصادي ولكن عليها ان تتبنى استراتيجيات تحترم قدر الامكان البيئة المادية.ويعني هذا استخدام تقنيات مختلفة عن تلك التي استخدمتها الدول الصناعية في الماضي،أي استراتيجيات لاتتطلب طاقة مكثفة وتكون سليمة بيئياً،وتريد الدول الصناعية ايضاً ان تستمر في النمولكن ينبغي ان يأخذ قدر اكبر من هذا النموشكل تحسين نوعية الحياة اذا ما كان المقصود هوعدم وضع المزيد من الضغوط على قدرة الكوكب الطبيعية على الاحتمال.

اما المبدأ الموجه الثالث فهوان يتعين على كل دولة ان تحدد اولوياتها البيئية الخاصة بها والتي غالباً ما ستكون مختلفة اختلافاً شديداً في البلدان الصناعية عنها في البلدان النامية وتعتبر الدول الصناعية تلوث الجوخطراً على الصحة ولكنها اكثر اهتماماً بصورة عامة بتردي نوعية الحياة،وهذا عدم توازن بين البشر وبقية العالم الطبيعي وكثيراً ما تمتد اهتمامات هذه الدول الى المستقبل البعيد،فهي تهتم بمشاكل مثل الدفء العالمي وتدمير طبقة الاوزون.

ويمكن عزوالكثير من هذه المشاكل الى الافراط في استغلال الموارد الطبيعية، اما في الدول النامية فينصب اهتمامها على نوعية الحياة بدلاً من الحياة نفسها فما يشغل هذه الدول امور فورية كالمياه الملوثة،تهديد الحياة، وتعرية الاراضي تهدد الرزق،والفقراء عادة ما يفتقرون الى القوة المالية اللازمة للمحافظة على بيئتهم الطبيعية وتجديدها وتعويضها. فقد اصبحت دورات تناوب المحاصيل اقصر فأقصر،بينما يزرع المزيد من الاراضي الهامشية.ففي ١٩٨٤ كان ما يقدر بنحو١٣٥ مليون شخص يعيشون في مناطق متأثرة بالتصحر (بزيادة قدرها ٥٧ مليون نسمة عما كان في ١٩٧٧).وهكذا فعند الطرف الادنى لمقياس الدخل يصبح الفقر في عدائه للبيئة مماثلاً تماماً للوفرة التي تبددها المجتمعات الغنية.

ان دراسة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةواثارها على هيكل الاقتصاد الوطني التي تضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية وعلاقاتها بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة ضماناً لحصة الاجيال القادمة من الموارد الطبيعية والرفاهية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية التي تكون معظم اقتصادياتها لاترقى الى اقل مستوى في تحقيق المنافسة والكفاءة الاقتصادية، فضلاً عن ضعف دور الدولة في ادارة الاقتصاد الوطني.رغم ما تتمتع به هذه الدول من افضلية بيئية عن غيرها من دول العالم المتقدم، الا ان ضعف الحماية البيئية ودفاعاتها قد يجعلها وسيلة للاستغلال والتحلل البيئي المستقبلي الذي يعرض اجيالها المستقبلية الى مشاكل بيئية متعددة قد لايعاني منها الجيل الحاضر في هذه الدول.

تمتلك بعض الدول النامية القدرة على تشكيل وتخطيط وتنفيذ وادارة برامج البيئة ودمج هذه البرامج في جهودها للتنمية البشرية الشاملة ويشاهد مثل هذا العجز غالباً كأحد العقبات الرئيسية التي تعيق سياسات وبرامج للتنمية البشرية[١٨].ويعني تعزيز القدرة الوطنية للوفاء بهذه الاغراض تدريب الناس،صناع القرار مؤهلون،مديرون وموظفون متخصصون لاغنى عنهم على جميع المستويات، لكن هذا يعني خلق قدرات لها كفاية ذاتية لتشكيل ادارة سياسة وبيئية، ولا يكفي

ان تطالب المنظمات والدول الكبيرة الدول الصغيرة منها بالاهتمام بالفقراء،دون تقديم العون اللازم لفعل ذلك[١٩].

ولتوليد ودمج تقنيات مناسبة ولتطوير وعي اجتماعي ودعم للقضايا والمشاكل والفرص، يستدعي بناء القدرة على التنمية التزام وطني اساسي ومستمر في كل دولة ودعم دولي.مثل هذا الدعم الدولي من مصادر ثنائية اومتعددة الاطراف الى جانب التعاون بين الدول النامية يصبح ضرورياً على مدى فترة طويلة من الزمن، فالاضافة الى ذلك ينبغي ان يمتد الدعم الخارجي الى ابعد بكثير من المساعدة التقنية لتضمن تحويل للمصادر الرئيسية في شكل استثمار وتمويل وقروض،وينبغي ان تكون الاولوية في البلدان النامية لاستثمار الموارد البشرية حتى لاتصبح اوجه القصور في رأس المال البشري عائقاً للتنمية اوعاملا يؤدي الى ابقاء الناس في حالة فقر مطلق[٢٠].

قد تصبح المساعدة الفنية هي حجر الزاوية للتمهيد لتحويل المصادر وللمساعدة في تشكيل وتطبيق المساعدة المالية الخارجية. من الصعب تقدير تكلفة سد احتياجات بناء القدرات، لكن الواضح هوان الانتقال الى انماط من التنمية قابلة للاستمرار بصورة اكبر يتطلب جهود هائلة من جميع الدول لتقدير متطلبات مثل هذه الجهود ينبغي القيام بتقييم اكثر تفصيلاً لهذه الاحتياجات وعلى اساس مثل هذا التقييم يمكن تصميم برامج بناء للقدرات اكثر تنظيماً، ويمكن تمويل مثل هذا البرنامج لبناء القدرات عن طريق نافذة لمنشأة البيئة العالمية اوأي تمويل عالمي يتم الاتفاق عليه من جانب مجلس التنمية الاقتصادية التابع للامم المتحدة، مع العلم ان أي دولة غنية اليوم اومؤسسة مالية لا تغامر باقراض الدول الفقيرة متعضة من تجربة مشكلة المديونية التي تفجرت عام ١٩٨٢ بامتناع بعض الدول المدينة عن تسديد الديون[٢١].

من اجمالي المبلغ المتوفر ١٠– ١٥% ينبغي ان تخصص بالكامل لبناء وتعزيز القدرات المحلية،ويمكن ان يضم البرنامج ثلاث برامج فرعية[٢٢]:

١. التخطيط الاداري البيئي:لمساعدة الدول النامية على اعداد الاجزاء الخاصة بها في جدول اعمال "٢١" وهوالبرنامج العالمي للتنمية المستدامة،سيكون الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هوتأسيس القدرة في الدول النامية لتخطيط وادارة البيئة داخل اطارها التخطيطي الشامل.

٢. نافذة لبناء القدرات: لتوفير المصادر للدول النامية من اجل برامج بناء قدرات خاصة تعزيزاً لجدول الاعمال "٢١" ويمكن ان تستهدف هذه البرامج خاصة بناء المؤسسات ووضع

السياسات والتشريعات،كما انها قد تساعد الدول النامية على انشاء البنية التحتية الادارية والتنظيمية المناسبة لتنفيذ برامج وسياسات تنمية مستدامة.

شبكات التنمية المستدامة:لتشجيع التعاون بين الدول النامية عن طريق تبادل المعلومات والسياسة المجربة للتنمية المستدامة،في مسح اجراه برنامج الامم المتحدة الانمائي، اكد اكثر من ١٠٠ دولة نجاح مجلس التنمية الاقتصادية في الامم المتحدة يعتمد على قدرة الدول النامية لتخطيط وادارة بيئتها الخاصة وعلى جدول اعمال للتنمية المستدامة. كان المراد بالتنمية هوتوسيع الخيارات امام الناس في ان تحقق ذلك ليس فقط للجيل الحالي بل ايضآ بالنسبة للاجيال القادمة.ينبغي ان تكون مستدامة ويأتي اعظم خطر يهدد التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة من التهاوي السريع للفقر واستنزاف البيئة اللذين يهددان الجيل الحاضر والاجيال القادمة. يعيش حوالي ١,٤ بليون من سكان العالم البالغ عددهم ٥٣ بليون نسمة في حالة فقر وهناك تقديرات اخرى تشير الى ان ضمن الذين يعيشون على هامش الكفاف وليس لديهم سوى الحد الادنى من الضروريات يزيدعن عدد الفقراء الى ما يقرب من بليونين.

هؤلاء الفقراء مهددون اكثر من غيرهم بمخاطر البيئة والصحة التي يسببها التلوث،عدم وجود مساكن ملائمة، سوء الصرف الصحي، ماء ملوث، عدم توفر الخدمات الاساسية.كثير من هؤلاء المحرومين يعيشون كذلك في مناطق معرضة لخطر وجود خلل في العلاقة بين البيئة والكائنات الحية بها. فحسب احد التقديرات ٨٠% من الفقراء في امريكا اللاتينية و٦٠% في اسيا و٥٠% في افريقيا يعيشون في اراضي هامشية،منخفضة الانتاج وذات حساسية شديدة للاستنزاف البيئي بما في ذلك الارض القاحلة،التربة المنخفضة الخصوبة،والمستوطنات العشوائية[٢٣]. ان استنزاف البيئة الذي يقع نتيجة لاستغلال الاراضي الهامشية للحصول على خشب الوقود وانشطة حياة الكفاف،اولانتاج محاصيل نقدية،يزيد من حدة الفقر.كما ان ذلك يهدد صحة ورفاهية اولادهم.وعندما تطغى المحاصيل النقدية على نشاط الكفاف يزداد تهميش الفقراء ويدفعون نحواراض هامشية بيئية[٢٤].

التوصيات

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

١-إن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والإجتماعية والصحية للمواطن العربي وصون

البيئة في المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبوء بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية

٢- تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط، والحد من الفقر والبطالة، تحقيق المواءمة بين معدلات النموالسكاني والموارد الطبيعية المتاحة.، والقضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة.

٣- دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.، والحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي والغذائي العربي والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.

٤- تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها واتباع نظم الادارة البيئية المتكاملة وأساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز قدرات التنبوء بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها، ودعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

٥- وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية وإقتصادية سليمة، ايلاء التنمية البشرية اهتماماً أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الإحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني، ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل.

٦- الحرص على الانضمام الى الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الاطراف بما يخدم المصالح العربية، وتعزيز التعاون الاقليمي في مجال المحافظة على البيئة، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الاخرى في التعامل مع الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم اعاقة برامجها التنموية.

Arab economic security and sustainable development

Dr. Rawa Zeki Younis yihyia ALtawel
Assistant Prof., Economic Studies Dept., Regional Studies Center, Mosul Univ.

Abstract

Have been achieved in the Arab region some actual accomplishments in the field of sustainable development, particularly in health, education and living standards but there are also a number of constraints facing the Arab countries in the longer application of sustainable development, including the absence of peace, security and the continuing foreign occupation of some Arab land, poverty, illiteracy population growth and the debt burden, arid landscape of the region and the limited agricultural land and water, as well as the limited capabilities of academic and research centers and recent experience of civil society, and we have the Arab League adopted from the Arab Ministerial Declaration on Sustainable Development issued in Cairo October ٢٥, ٢٠٠١ regional input integrated through the Council of of Arab Ministers Responsible for the Environment and other specialized ministerial councils, in cooperation with Arab, regional and international, to develop a regional program for sustainable development.

الهوامش والمصادر التي وردت في البحث

١. في مقدمة الطبعة الأولى من رأس المال، كتب ماركس في عام ١٨٦٧ يقول: إلى جانب الشرور الحديثة، أوالآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت يكبل الحي، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص. كارل ماركس، رأس المال،الجزء الأول،ترجمة محمد عيتاني، مكتبة المعارف-بيروت،١٩٧٥،ص,٧

٢. والإشكالية الكبرى أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة بكل أبعادها، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة، الى المرحلة الجديدة أوالعولمة، بتسارع غير مسبوق، وبمتغيرات نوعية تحمل في طياتها، في الحاضر والمستقبل تحديات غير اعتيادية، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها العلمية والمعرفية أولاً عبر أحكام سيطرة الحي (المدينة) على الميت

(الصحراء)، فالاستلاب الأيديولوجي بشكليه السلفي والاغترابي هوأبرز الآليات الداخلية التي تعيد إنتاج التأخر، وتعيد إنتاج الاستبداد، وتحافظ على البنى والعلاقات والتشكيلات القديمة ما قبل القومية، فالعلاقة بين المستوى الأيديولوجي السياسي، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي، هي علاقة جدلية، تُحوِّل كل منهما الى الآخر في الاتجاهين، آخذين بالحسبان أيضاً أن المستوى السياسي محدد ومحكوم بطابع الوعي الاجتماعي السائد. جاد الجباعي،التبعية وإشكالية التأخر التاريخي، كتاب جدل، العدد الثالث، مؤسسة عيبال، قبرص،١٩٩٢،ص,١٤٥

٣. د. محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة، بيروت-١٩٨٨، ص٩٩. المعروف أن مصطلح البرجوازية هومصطلح له دلالة اجتماعية سياسية ثقافية، إذ أن كلمة برجوازية كما يقول د.محمود عبد الفضيل تفيد معنى التمدن في نمط وأسلوب الحياة والأفكار والنظرة،فعلى سبيل المثال: إن مفهوم (البرجوازية) أوالبرجوازي لا ينطوي في بلادنا عموما على ذات المعنى الذي ينطوي عليه ضمن سياق أوروبي، إذ يستخدم هذا المصطلح في سياق الكتابات العربية حول الأوضاع والعلاقات الطبقية، ليعني طبقة تتطلع الى القيام بالدور نفسه الذي قامت به نظيرتها الأوروبية ولكن دون أن يكون لديها نفس القدر من السلطات الاقتصادية والنظرة الاجتماعية.

٤. مهدي عامل،النظرية في الممارسة السياسية، دار الفارابي، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٩٠، ص,٣٥٦

٥. د. حليم بركات،المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، تموز ٢٠٠٠، ص,١٩

٦. د.حليم بركات،المصدر السابق، ص,٢٤

٧. د.هشام شرابي،البنية البطريركية-سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة، بيروت،١٩٨٧، ص,٣٠

٨. د.محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧-,١٣٨

٩. المصدر السابق، ص,١٤٠

١٠. د. حليم بركات، مصدر سبق ذكره، ص,٣٢٧

١١. د.حليم بركات، المصدر السابق.

١٢. د. فؤاد مرسي، البورجوازية الصغيرة الوضع الطبقي والموقف الفكري، الطليعة، القاهرة، يوليو١٩٦٩،ص,١٠

١٣. د. رمزي زكي، وداعاً للطبقة الوسطى، دار المستقبل العربي، القاهرة-١٩٩٧،ص٨٤-,٨٥

١٤. د. فؤاد مرسي،مصدر سابق، ص,١٦

١٥. المفارقة أن معظم هذه المنظمات في فلسطين والوطن العربي، لم تقم بعقد أية مؤتمرات داخلية لانتخاب هيئاتها ومجالس إداراتها بصورة ديمقراطية منذ تأسيسها الى اليوم، رغم تداولها الكمي الواسع لموضوع الديمقراطية والتعددية السياسية في كافة المحافل ووسائل الإعلام.

١٦. د.طاهر لبيب، جرامشي وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوث العربية-القاهرة، ١٩٩١، ص١٦٤

١٧. د.عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩-,١٧٠

١٨. تقارير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.

١٩. د.محمود خالد المسافر، اشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي، الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة،بغداد، ٢٠٠٢،ص,٢٨٨

٢٠. The world Bank ,١٩٩٥,investing in people, The world Bank in action ,Washington. D.c١٩٩٥,p٥.

٢١. د. فؤاد مرسي، صندوق النقد الدولي، قمة الرأسمالية العالمية في مواجهة البلدان النامية،مجلة المنار،مطابع الاهرام، القاهرة،١٩٨٩،ص ٣٠.

٢٢. United Nations ,Human Development Report.

٢٣. د. رواء زكي يونس الطويل، ضوابط الديمقراطية وحقوق الانسان في ظل التنمية المستدامة، مجلة اداب الرافدين، العدد٣/٤٤، جامعة الموصل، العراق،٢٠٠٦،ص ١٢٠٥-,١٢٣٨

٢٤. جورج قرم، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٠، ص١٤.